

المدخل الإقتصادي للتنمية المستدامة

L'approche économique de Le development Durable

أحمد بكاي
جامعة غرداية

محمد السعيد سعيداني
جامعة غرداية

ملخص:

إن الخيارات السياسية المطروحة للتنمية اليوم هي أكثر وضوحاً في ظل طبيعة الصراعات الدولية لتنفيذ المطالب المجتمعية المختلفة للشعوب والسلطات الوطنية والإقليمية في النظام العالمي، فالحاجة إلى التطور الإقتصادي والإجتماعي تدفع بالمجتمع الدولي إلى الحوار والنقاش السياسي العميق حول التنمية والتنمية المستدامة، ولكن هذا النقاش سرعان ما يصطدم بشكل النظام الإجتماعي الإقتصادي العالمي الحالي ومطالب العولمة القائمة على الهيمنة الدولية الفردية على موارد العالم تحت غطاء التنظيمات الأمية التي تسهر على حماية مصالح الدول الكبرى مما يرفع من حدة النقاش الدولي حول توزيع الثروة العالمية والتخصص الدولي في تقسيم العمل ونقل التكنولوجيا البيئية ورؤوس الأموال الدولية وحجم المساعدات الدولية ويقوض الجهود المبذولة لحل المعضلة البيئية، لذلك تبحث هذه المداخلة في الأصول الإقتصادية لمفهوم التنمية المستدامة ضمن إطارها الدولي.

الكلمات المفتاح: التنمية المستدامة، المدخل الإقتصادي.

Abstract:

Le caractère politique de ces choix de développement s'accroît encore si l'on prend conscience du caractère inévitablement conflictuel de la mise en présence, puis de la mise en oeuvre, des prétentions contradictoires au progrès des groupes sociaux et des collectivités nationales ou régionales au sein du système mondial, et donc de leurs revendications concernant la répartition des avantages et des coûts du type de développement recherché. Ce caractère conflictuel plaide encore une fois pour la nécessité d'un débat politique sur le développement et sur le développement durable ; mais cette exigence n'est guère reconnue dans l'organisation présente du système économique, social et politique de notre planète, parce que les prétentions globalisantes de ce système conduisent les acteurs dominants à nier ces conflits et à adopter une organisation standardisée conforme aux intérêts de ces acteurs dominants. C'est en tous cas dans ce sens que peuvent s'interpréter les rapports entre les acteurs les plus puissants de l'économie mondiale, et aussi le rôle que jouent les organisations de régulation collective au sein de cette économie mondiale.

Key words: Le développement durable, L'approche économique.

مقدمة

لم تطرح قضية "التنمية المستدامة" للنقاش على المستوى الدولي إلا مع نهاية العصر الإستعماري مع منتصف القرن العشرين على خلفية نتائج الحرب العالمية الثانية فيما عرف بميثاق الأطلنطي سنة 1941 م، وتزامناً مع إعلان الرئيس الأمريكي ترومان في خطاب ترشيحه سنة 1949 م عن برنامج عام لمساعدة الدول الفقيرة وظهور دول العالم الثالث كتكتل دولي في مؤتمر باندونغ في 1952 م، و لعدة إعتبارات أخرى لعل من أبرزها:-

1- وعي الدول المستقلة حديثاً بضرورة محاربة التخلف و إتباع إستقلالها الإقتصادي بإستقلالها السياسي؛
2- تصاعد حدة التنافس بين القوى الرأسمالية والشيوعية ومحاولتها الإستفادة من الموارد والمواقع العسكرية الجيوإستراتيجية للدول المتخلفة؛

3- ظهور المنظمات الدولية التي لعبت دورها الحاسم في صياغة سياسات التنمية و عولمة الإقتصاديات في ظل تفاقم المشكلة السكانية والفقر والتسلح والتلوث البيئي.

واليوم، يشهد العالم إهتمام لا نظير له بمفهوم ومجالات التنمية المستدامة بإعتبارها الخيار الإستراتيجي الوحيد المطروح أمام المجتمع الدولي لتحقيق رفاهية الشعوب والأمم وحريتها وحقها في تقرير مصيرها وحماية أجيالها المستقبلية، حيث تمارس العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية عدة ضغوطات بإنعقاد العديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية لتمرير وصياغة "القانون الدولي للتنمية المستدامة" الذي يلزم مختلف الدول للوفاء بمختلف مسؤولياتها البيئية إتجاه المجتمع الدولي.

يعتبر البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة أحد المحددات الرئيسية لتقدير الحسائر والتكاليف البيئية ومدى مساهمة الدول في الحماية البيئية والتعاون البيئي الدولي، فعلاقة الإقتصاد بالبيئة ليست وليدة اليوم وإنما تمتد إلى قرون غابرة، نحاول من خلال المداخلة التعمق في هذه العلاقة من خلال توضيح الأصول والمرجعيات الإقتصادية التي تتناول مفاهيم التنمية البيئية والتكاليف البيئية في القانون الدولي، وعلى هذا الأساس تحددت الإشكالية البحثية للمداخلة على النحو التالي:-

إلى أي مدى يساهم البعد الإقتصادي في تعبئة القانون الدولي لوضع مفهوم مستدام للتنمية البيئية؟.

الإشكاليات الفرعية:

يمكن تناول الإشكالية السابقة بتجزئتها بدراسة النواحي التالية:-

- 1- ما هي أهم المراحل التاريخية التي مر بها الفكر البيئي وعلاقته بالفكر الإقتصادي؟
- 2- ماهية التنمية المستدامة وكيفية تقدير التكاليف البيئية والمؤشرات الأساسية لقياسها؟

أهداف البحث:

- 1- التعرف على أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت مفاهيم ومجالات التنمية المستدامة والإسهامات التي قدمها الفكر الاقتصادي للمجتمع الدولي لمعالجة المشكلة البيئية.
- 2- التعرف على مفاهيم ومجالات التنمية المستدامة والغايات من التوجه الدولي الحالي نحو إستدامة البيئة.
- 3- محاولة التأكيد على الاتجاه العام الحالي والمستقبلي للتنمية المستدامة كمنهج كفيل لتحقيق التنمية الدولية التي ترغب جميع الدول في تحقيقها والدور الكبير للتعاون الدولي الذي تضمنه الإتفاقيات الدولية في هذا النهج.

منهج الدراسة:

يستدعي الإلمام بهذا الموضوع إستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوفاء بأهداف البحث ومتطلباته، ولهذا سيكون للمنهج الوصفي حيز كبير نتيجة ملائمته لطبيعة الموضوع في دراسة النواحي والجوانب النظرية والفلسفية للموضوع.

محاور البحث:

بهدف الإجابة على الإشكاليات السابقة تم إقتراح المحاور التالية:-

I- السياق التاريخي لتطور أدبيات الفكر البيئي في خضم التطورات الإنسانية والدولية

II- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتكاليف البيئية

III- مؤشرات التنمية المستدامة

I- السياق التاريخي لتطور أدبيات الفكر البيئي في خضم التطورات الإنسانية والدولية

إرتبطت المراحل التاريخية التي مر بها الفكر البيئي بالتحويلات السياسية والاجتماعية والدولية التي عرفها العالم منذ الثورة الصناعية، والتي كان لها الدور الأبرز في تهذيب الأطر الفلسفية لهذا الفكر و توجيه إستراتيجياته نحو الإهتمام بمجالات أُعْتُبِرَت الأساس في بناء وتطبيق أي إستراتيجية تنموية، عموماً تنقسم مراحل هذا التطور إلى أربع مراحل زمنية جاءت وفق إطارها الزمني بالترتيب التالي:

I-1 التنمية المستدامة في ضوء الفكر الاقتصادي - من 1500 م إلى 1940 م -

يُشيرُ التاريخ الاقتصادي إلى العلاقة القديمة التي ترتبط الفكر الاقتصادي بالبيئة بالرغم من عدم إستخدام مصطلح التنمية المستدامة بمعناها الحقيقي إلا في نهاية هذه الفترة، حيث لاحظ هنري برنشتين سنة 1967 م الخلو التام لهذا المصطلح من الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية¹، والإستدلال عليه بمصطلحات مرادفة له كالإنتاجية والتحديث والتقدم وغيرها للدلالة على نفس العملية²، كما يُرجع الاقتصاديون الإستخدام الأول لمصطلح *Development* إلى كارل ماركس في كتابه "رأس المال" سنة 1887 م، بينما يُرجعه آخرون إلى يوجين ستيلي بإقتراحه خطة لتنمية العالم سنة 1889 م³، غير أنه جرى إتفاق عام ما بين مختلف المدارس

الإقتصادية على أن التعريف الإقتصادي للتنمية هو النمو الإقتصادي بما يعني الإرتفاع النسبي في مستوى النشاط الإقتصادي لمجتمع ما وعليه يمثل الركود الحالة العكسية للتنمية.

برزت في المراحل الأولى لهذه الفترة المدرسة الطبيعية *Phisocrates* كأول مذهب إقتصادي يقوم على إحترام قوانين الطبيعة فقد نشر فرانسوا كيناي *F. Quesnay* (1694 م – 1774 م) مقالين حول الزراعة سنتي 1756 م و 1757 م، وحاول إقتصاديوا المدرسة الكلاسيكية إكتشاف العوامل التي تتحكم في إتجاهات النمو في الأجل الطويل مثل رأس المال، الأرض، تقسيم العمل، التنظيم، النمو السكاني، التجارة الخارجية... إلخ، و سُئل توزيع الناتج القومي على مختلف طبقات المجتمع، وإعتبروا أنه نتيجةً لمرونة الأجور والأسعار والفائدة في الأجل الطويل وبما أن كل عرض يخلق طلبه الخاص إقتداءً بـ *قانون ساي للأسواق* " *Says Law* " *tout production engender son propre débouché* فإن العرض لن يتوقف عن النمو إلا عندما يصل إلى مستوياته التشغيلية الكاملة، عندها فقط يتحقق التوازن ما بين العرض الكلي و الطلب الكلي.

يوضح التاريخ الإقتصادي إختلاف الرؤى الفكرية للإقتصاديين، فآدم سميث (1723 م – 1790 م) يناقش النمو في كتابه " *la richesse des nations* " لسنة 1776 م بقوله: "إن الجهد الطبيعي الذي يبذله كل إنسان لتحسين وضعه، إذا تم في جو من الحرية و الإطمئنان، يكون قوياً لدرجة أنه قادر لوحده و بدون أية مساعدة على إيصال المجتمع إلى الثروة و الرخاء، بل وأيضاً تخطي مئة عقبة لا ضرورة لها تقيد بها حماقة القوانين الإنسانية عمل المجتمع"⁴، و أيضاً: " وبمجرد أن يترك الأفراد أحراراً، وأن تكف الدولة عن التدخل في الحياة الإقتصادية ستقود المبادرة الفردية والمنافسة بين الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الخاصة وإنعكاساتها لتحقيق الخير للمجتمع كله"⁵، فالنمو حَسْبُهُ يتجسد في الثروة القومية التي هي نتاج جهد الأعوان الإقتصاديين - و هم حَسْبُ إعتقاده ثلاثة: البرجوازية، الأرستقراطية، البروليتارية/العمالية -، وبما أن مبدأ اليد الخفية " *main invisible* " يَحْرِصُ على التوازن العام للنظام فلا معنى لأي ضرورة توجب تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ويقتصر دورها في نَظَرِهِ على ثلاثة وظائف أساسية: حماية المجتمع من الغزو الخارجي، العدل بين الأفراد، إنشاء المشاريع العامة⁶.

كما تعد مقاربة روبرت مالتوس (1766 م – 1834 م) " *le principe de population* " سنة 1798 م أهم المقاربات السوسيو إقتصادية في معالجة إشكالية علاقة التنمية بالسكان والتي أقيمت على مُعْتَقَد المدرسة التجارية " *il n'est de richesse et de forces que d'hommes* "، وعلى ثلاثة فروض أساسية:⁷ قانون تناقص الغلة، المرونة التامة لعرض العمل في الأجل الطويل (أجر الكفاف)، وعدم فاعلية التقدم التكنولوجي في إعاقه مفعول قانون تناقص الغلة، وقد إستنتج أن السكان يميلون إلى التزايد بمعدل يتضاعف هندسياً على عكس الموارد الطبيعية التي تتزايد بمعدل حسابي أقل، وعليه توصل مالتوس إلى أن فقر البشرية ما هو إلا إحتلال في التوازن ما بين عدد السكان و الموارد الطبيعية، وفي هذا يقول: "إن بؤس البشرية و فقرها، لم يكونا إلا نتيجة لعدم التوازن ما بين ينابيع الثروة و تعداد البشر"⁸، و في قول آخر: "إن أي إرتفاع في مستوى المعيشة سيكون مؤقتاً لأن الزيادة في السكان ستفوق قدرة القطاع الزراعي على مواجهة الطلب على الطعام، ولأن

إستصلاح أراضٍ جديدة لغرض الزراعة سيكون أقل جودةً مما كان مزروعاً في حِينه⁹، فالتخلف هو: "ذلك اللاتوازن النسبي القائم في زمان و مكان ما بين مشكلات نمو السكان و وفرة الموارد و كفاءات إستغلالها"¹⁰، وبما أن التوازن بين عدد السكان و الموارد لن يتحقق فقد صنف العوامل التي تدفع بأعداد السكان نحو التناقص إلى صنفين هما:-

1- الموانع الإيجابية: و تتمثل في الأمراض و الأوبئة، الحروب، المجاعات، الفقر...إلخ؛

2- الموانع الوقائية: برامج تنظيم الأسرة، ضبط النسل، تأخير الزواج، تقليل الإنجاب...إلخ.

وقد قام الإقتصادي السويدي فيكسل *Wicksell* بعد ذلك بتطوير النظرية بإقتراحه لفكرة "الحجم السكاني الأمثل" والذي يُعرّفه بأنه: "ذلك العدد من السكان الذي يستطيع في ظل مستوى المعرفة الفنية القائمة أن يستغل الموارد المتاحة أحسن إستغلال وأن يحقق أعلى مستوى ممكن من الناتج في المتوسط"¹¹.

وبالنسبة لـ *دافيد ريكاردو* (1772 م - 1823 م) فإن مشكلة النمو هي مشكلة صراع طبقي حول توزيع الناتج القومي بين فئات المجتمع، ودراسة النمو يجب أن تتم تحت قانون تناقص الغلة لعوامل الإنتاج، فزيادة الإنتاج تحتاج إلى اليد العاملة، واليد العاملة تحتاج إلى الأرض لإطعامها، والأرض الجيدة محدودة، والانتقال إلى الأراضي أقل خصوبة يتسبب في زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي في ظل حيادية فاعلية الإبداع التكنولوجي، فإرتفاع ريع الأرض يعود إلى إرتفاع الطلب على السلع الزراعية نتيجة لإرتفاع عدد السكان، وإرتفاع الطلب على المنتجات الزراعية يدفع بالأجور نحو الإرتفاع للمحافظة على مستوى حد الكفاف، وبإفتراض عدم وجود بطالة في المجتمع فإن الحصة الكلية للأجور و الربوع سوف ترتفع بتزايد السكان، وبعبارة أخرى، بما أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الأجور} + \text{الربوع} + \text{الأرباح}$$

فإن إرتفاع حصة الأنصبة النسبية للأجور والربوع سيخفض من نسبة أرباح الرأسماليين في الدخل القومي في ظل ثبات أسعار منتجاتهم، وبهذا إستنتج *ريكاردو* أن إعادة توزيع الدخل القومي تسير في آجالها الطويلة في غير صالح الرأسماليين، وبهذا وصل *ريكاردو* إلى نتيجته الرئيسية والتي مفادها أن الإرتفاع المستمر للأجور والربوع في المدى الطويل يدفع بالأرباح نحو الإنخفاض مما يوقف عملية التراكم الرأسمالي بما يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الإقتصادي، يُعبّر *هيكمنر* عن هذه الوضعية بقوله: "في النموذج الكلاسيكي تكون النتيجة النهائية ركود في التطور الرأسمالي،...، و ينجم هذا الركود عن الإتجاه الطبيعي لإنخفاض الأرباح، ومن ثم خنق عملية تراكم رأس المال"¹².

بينما يُفسّر *كارل ماركس* (1818 م - 1883 م) التنمية بالقانون الذي أطلق عليه إسم "فائض القيمة"، فقيمة السلعة تتحدد حسب القانون التالي:¹³

$$\text{قيمة السلعة} = C + V + (S.V)$$

حيث: C : تكلفة الرأسمال الثابت (الآلات و المواد الأولية)؛ V : تكلفة الرأسمال المتغير (العمل)؛

(S.V): و هو فائض القيمة الذي يساوي الفرق بين ناتج العمل (الإيراد/القيمة المضافة) و قوة العمل المحسوبة بأجر الكفاف.

و من خلال هذا القانون إستنتج ماركس العلاقات التالية:-

$$T. E = (S.V) \div V$$

1- معدل الإستغلال: و هو نسبة فائض القيمة على الرأسمال المتغير (العمل)، أي:

$$T. B = (S.V) \div (V + C)$$

2- معدل الربح: و هو نسبة فائض القيمة على الرأسمال الكلي، أي:

غير أن البحث في نظرية التنمية تطلبت ظهور فلسفة جديدة على يد كل من النمساوي **كارل منجر Carl Menger** و **يوجين بوهم باورك Eugen Bohm Bawerk** والإنجليزي **ستانلي جيفونز S.Jevons** و **ليون فالراس L. Walras** و **ألفرد مارشال alfred marchall** (1842 م – 1924 م) الذي جاء بمفاهيم "économies externes" أو "externalité" نهاية القرن 19 م كترجمة للآثار الخارجية البيئية للأنشطة الإقتصادية وغيرهم، فلسفة تنظر إلى الإقتصاد على أنه وحدة عضوية تتألف من وحدات جزئية تعتمد على بعضها البعض بشكل متبادل تحت مبدأ حرية الأسواق والمنافسة الكاملة، وإيمانهم المطلق بالقدرة اللانهائية لهذا المبدأ على تخصيص الموارد تخصيصاً أمثلاً وتوزيع الدخل القومي توزيعاً أمثلاً مما يزيد من الرفاهية الإجتماعية العامة¹⁴.

مع نهاية عشرينيات القرن الماضي عرف الفكر الإقتصادي صعود نموذجين فكريين مختلفين تماماً في معالجة مشاكل التطور الإقتصادي على الساحة الدولية، أولهما النموذج الغربي الذي عكفَ على إكتشاف أسباب الأزمة الإقتصادية 1929 م، والتي أرجع خلالها **جون كينز (1883 م – 1946 م)** أسباب تباطؤ معدل الربح في المدى الطويل (الذي أسماه الكفاية الحدية لرأس المال) إلى النقص في الطلب الكلي الناجم عن إتجاه الميل الحدي للإستهلاك نحو التناقص مع زيادة الدخل، بينما يدور النموذج الثاني و هو النموذج الإشتراكي حول الدور الفاعل للدولة في حل مشكلات التخطيط الإقتصادي والتوزيع الأمثل لعوامل الإنتاج على الإستخدامات القطاعية.

I-2 التنمية المستدامة بعد الحرب العالمية الثانية – من 1940 م إلى 1970 م –

مع نهاية الحرب العالمية الثانية سيطر الفكر الإقتصادي الغربي على مجريات محاولات إكتشاف أسباب تخلف الدول مع إصطدامه هو الآخر بالظروف التي تعيشها الدول النامية، وباعتبار النموذج الغربي هو قمة ما وصل إليه الفكر الإنساني من تطور فقد تم إتخاذه النموذج المثالي الذي يجب الإقتداء به في محاولة إيجاد الإستراتيجيات التنموية التي تكفل تقدم الدول، لذلك شكلت مساهمات الإقتصاديين مبادرات لتأسيس فرع متخصص من علم الإقتصاد يُعنى بمشاكل التنمية في الدول النامية، طرحه **بول روزنشتاين رودان rosenstein rodan** (1902 م – 1985 م) للنقاش لأول مرة في مقاله: "L'Economic journal traitant de l'industrialisation de l'europe de l'est et du sud-est" سنة 1943 م تحت مسمى "علم إقتصاد التنمية économie du développement"، و لدى **Pierre Dockés et Bernard rosier** سنة 1950 م في إصدارها "un courant nouveau de L'économie Politique"، ثم لدى **آرثر لويس** سنة 1954 م: "علم

تحليل إقتصاديات الدول الأكثر فقراً *Analyse de l'économie des pays les plus pauvres*، ثم في مؤلف أ. هيرشمان: *"the strategy of economic development"* سنة 1958 م¹⁵.

من بين أهم القضايا التي ناقشها الفكر التنموي البيئي في هذه الفترة القضية السكانية التي إحتلت موقعاً هاماً في تحليل الفكر التنموي بإعطائها بُعداً جديداً في رؤى "إقتصاديات التنمية" بما يُعرف بـ "المالتسية الجديدة"، والتي تنظر إلى مسألة السكان على أنها جوهر مشكلة التلوث البيئي لما تُسببه من ضغوطات مستمرة على الموارد الطبيعية، غير أن "المالتسية الجديدة" عجزت تماماً عن فهم الأسباب الحقيقية وراء تضخم السكان في هذه الدول، فالدول النامية لم تكن دائماً وأبداً تعاني في تاريخها الطويل من تزايد أعداد سكانها، والإحتلال السكاني ظهر عندما وقعت هذه الدول تحت الإستعمار و تموقعها غير الإستراتيجي في النظام الإقتصادي العالمي ما بعد إستقلالها، فالمشكلة السكانية ظاهرة تاريخية ظهرت في مرحلة معينة من تاريخ هذه الدول وتطورت فيها تحت تأثير ظروف معينة وستختفي بزوال تلك الظروف، فالمشكلة السكانية بهذا مظهر من مظاهر التخلف البيئي وليست سبباً له، فالمشكلة السكانية تعكس علاقة النظام الإقتصادي بكل من النظامين البيئي والإجتماعي، وبهذا يمكن القول أن تأثيرات المشكلة السكانية البيئية قد حُلّت نسبياً، أي ما على الدول سوى إيجاد نظام إنتاجي قومي له قوانينه الموضوعية التي تحكم الفوائض السكانية والتأثيرات البيئية¹⁶.

من أهم الشواهد الميدانية لنجاح تطبيق إستراتيجيات الفكر البيئي مشروع مارشال *marchall plan* المتضمن المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا الغربية لأجل إعادة إعمارها خلال الفترة [1948 م - 1952 م]، برنامج النقطة الرابعة *point four* سنة 1949 م، و مشروع كولومبو *colombo plan* في الخمسينيات، وإنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت إشراف الرئيس الأمريكي جون كينيدي *John Kennedy* سنة 1964 م كأول مؤتمر دولي يدرس مشكلة التنمية في السياسة العالمية، كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشر القرار رقم 1710 الذي نص على أن عقد الستينات [1960 م - 1970 م] هو عقد التنمية الأول يهدف إلى محاولة تحقيق زيادة سنوية 05 % في معدل النمو وتخصيص 01 % من الناتج القومي للدول المتقدمة لصالح الدول الفقيرة، وهو ما تم تأكيده في إجتماع الأونكتاد *UNCTAD* سنة 1964 م ثم في سنة 1968 م لتحقيق معدل نمو 6 % في الدول النامية خلال العقد الثاني للتنمية (السبعينات)، غير أن هذه الأهداف لم تتحقق على أرض الواقع¹⁷.

I-3 أزمة التنمية المستدامة - من 1970 م إلى 1990 م -

عرفت هذه الفترة مشهداً مختلفاً للتنمية المستدامة، فبالرغم من إصدار الأمم المتحدة للقرار 2626 سنة 1970 م المتضمن إستراتيجية العقد الثاني من التنمية، إلا أن الأوضاع كانت تتجه نحو الأسوء، ففي سنة 1973 م إنهار متوسط معدل نمو الدول النامية من 4 % إلى 2.6 % ثم إلى 0.9 % سنة 1984 م، والأزمة البترولية سنة 1973 م، وأزمة الركود التضخمي التي ترتب عنها إختيار نظام بريتون وودز [1971 م - 1975 م]، تنموياً وبلغت أكثر دقة إختيار مخططات التنمية في 78 دولة نامية¹⁸.

مع ما إنتهى إليه الحصاد الإنمائي من فشل بدأ الفكر التنموي يشهد تنازلاً عن المدخل الإقتصادي لصالح المدخل الإجتماعي، فالتنمية بدأ يفهم على أنها حالة من الرفاه البشري أكثر من كونها حالة نمو إقتصادي، وهذا ما دفع بمنظمة العمل الدولية سنة 1970 م إلى تكليف *Dag Hammarskjold* لدراسة العلاقة بين تقليص الفقر والتفاوت الإجتماعي وكفاءة القوة العاملة الدولية، وقد خرج *Dag* بتقريره " *That Naw: Another Developpement* " الذي يعتبر أساس إستراتيجيات "الحاجات الأساسية للسكان" و"التنمية البديلة" سنة 1975 م، كما تم التعبير عن هذا الإتجاه في الإعلان المعروف بـ "إعلان كوكويوك *Cocoyoc*" سنة 1974 م¹⁹.

خلال هذه الفترة ظهر أول إستخدام لمصطلح التنمية المستدامة من قبل المركز الدولي للبحث في البيئة والتنمية *CIREN* تحت إدارة *I. Sachs* في فرنسا سنة 1970 م ثم في تقرير نادي روما " *The limits to growth* " أو " *Meadow's Report* " في معهد *Massachusetts Institute of Technology* سنة 1972 م الذي جاء فيه: "إنه في حالة عدم حدوث أي تغيير في نظامنا الحالي، فإن التوسع البشري والإقتصادي سيتوقفان خلال القرن القادم على أقل تقدير،...، ويجب على العالم أن يسعى لتحقيق معدل نمو مساو للصفر في السكان والإنتاج الصناعي وإلا فإنه يسير بشكل سريع نحو نوع من الإنتحار الجماعي"²⁰، هذه كانت بداية ملامح لظهور إتجاه تنموي جديد وهو التنمية المستدامة *Le developement /écodéveloppement* *bioéconomie /durable* /الاقتصاد الحركي *Economie thermodynamique* /التنمية الصلبة *sounabilité forte* /إقتصاد البيئة *économie de l'environnement*، وظهرها في مؤلف *N. Georgescu-roegen* (1906 م – 1994 م) " *The Entropy Law and Economic Process* " سنة 1971 م ثم إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول "البيئة الإنسانية" بـ ستوكهولم من 5 إلى 17 جوان 1972 م، الذي ترتب عنه إصدار 26 مبدأ و خطة عمل تتضمن 109 توصية، ليتبعه صدور تقرير "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" عن الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية سنة 1981 م الذي عرفها بأنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالإعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"²¹.

I-4 التنمية المستدامة ما بعد 1990 م

في سنة 1982 م دفعت ضُعفُ السياسات الإجتماعية في محاربة الفقر والتلوث البيئي وحصيلة المساعدات الدولية نحو الدول الفقيرة بالإقتصادي الهندي *أمارتيا سن A.Sen* إلى البحث في الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى أن يكونوا فقراء مع درجة كبيرة من التلوث البيئي، وتوصل إلى مقارنة جديدة تنظر إلى التخلف البيئي على أنه مجموعة القيود التي تمنع مشاركة الأفراد في إدارة الموارد القومية، و إستنتج أن الفقر هو "حرمان من الإستطاعة"

بدلاً من النظر إليه على أنه تدني الدخل، وهذا التمكين أو الإستطاعة يحتاج خلافًا للجانب الإقتصادي - توفير السلع- إلى جوانب أخرى، سياسية قانونية بيئية بالدرجة الأولى²².

شكلت هذه المقاربة موضع إهتمام للهيئات الدولية التي إعتبرت المجالات: البيئة، الفقر، نوعية الحياة، المرأة، التعليم، الصحة،... إلخ الإطار الحيوي الذي ينبغي أن تقاس على أساسه التنمية المحققة في الدول، وتم إصدار أول تقرير يتناول هذه الجوانب في تقرير التنمية البشرية " *Rapport sur le Développement Humain* " RDH عن الأمم المتحدة PNUD سنة 1990 م بمساهمة أمارتيا و الإقتصادي الباكستاني محبوب الحق "Mahbub ul Haq"، ثم في تقرير البنك الدولي الصادر سنة 1991 م، وقد تأكدت أهمية هذه المجالات في تقرير البنك الدولي " *le développement dans le monde* " سنة 2003 م الذي إعتبر التنمية البيئية الحل للمشكلة الكونية *Problèmes globaux/planétaire*، و مدخلاً للتعاون الدولي " *la formation d'un nouvel espace d'action collective* " ²³، هذا المدخل الذي نتج عنه ولادة الأهداف الدولية للتنمية التي تضمنها تقرير "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية" سنة 1995 م في سبعة أهداف عُرفت آنذاك بالأهداف الدولية للتنمية، أما الهدف الثامن فقد ظهر في قرار الأمم المتحدة رقم 2155 "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" الذي شمل مجالات عديدة كالسلام العالمي، الفقر، البيئة، الديمقراطية،... و تم الإعلان عن هذه الأهداف المنتظر تحقيقها لغاية 2015 م في مؤتمر "قمة الألفية" المنعقد في مقر الأمم المتحدة ب نيويورك بتاريخ 2000/09/07 م بمشاركة 191 دولة، حيث تشمل هذه الأهداف ما يلي²⁴:

- (1)- القضاء على الفقر المدقع و الجوع؛
- (2)- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
- (3)- تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة؛
- (4)- تخفيض معدلات وفيات الأطفال؛
- (5)- تحسين الحالات الصحية للنساء الحوامل؛
- (6)- مكافحة فيروس نقص المناعة و غيره من الأمراض؛
- (7)- كفاءة الإستدامة البيئية؛
- (8)- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

II- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتكاليف البيئية

II-1 مفهوم التنمية المستدامة

جاء تعريف التنمية المستدامة في العديد من المؤتمرات الدولية، فقد جاء في المؤتمر الدولي "البيئة والاقتصاد" لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية O.C.D.E سنة 1984 م الذي شكل اللبنة الأولى لإصدار تقرير "مستقبلنا المشترك" *Notre avenir à tous* الصادر عن اللجنة الدولية للتنمية و البيئة CMED سنة 1987 م برئاسة غرو هارليم برانتلاند Gro Harlem Brundtland رئيسة وزراء النرويج سنة 1983 م ما يلي: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"²⁵، كما شكل هذا التقرير حجر الأساس لمؤتمر "قمة الأرض" الذي عقد ب ريو دي جانيرو بتاريخ 3-14 جوان 1992 م برئاسة موريس سترونغ، والذي حضرته 178 دولة وأكثر من 1800 منظمة غير حكومية، حيث حدد التنمية المستدامة في

سبعة مكونات أساسية هي: التعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، التمدن، كما نتج عن المؤتمر إتفاقيتين حول التغير المناخي والتنوع البيولوجي وإصدار أجندة 21 (Agenda 21) التي تمثل "جدول أعمال القرن الواحد والعشرين" التي تمت مراجعتها من قبل الأمم المتحدة سنة 1997 م، وتشكيل لجنة التنمية المستدامة التي عَقَدَتْ عدة إجتماعات من أهمها إجتماع نيويورك سنة 2007 م لمناقشة قضايا التغير المناخي والطاقة والتصنيع والتنوع البيولوجي²⁶، و جاء تعريف التنمية المستدامة في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول "التنمية الاجتماعية" المنعقد سنة 1995 م بكونها "قن بالدمارك كما يلي: "رؤية سياسية وإقتصادية وأخلاقية و روحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه و المساواة والإحترام والسلام والديمقراطية و سمو القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب"²⁷، ليأتي بروتوكول كيوتو حول "إنبعاث الغازات الدفيئة" سنة 1997 م بمشاركة 160 دولة بهدف حمل الدول الصناعية الكبرى على تخفيض من إنبعاث هذه الغازات بنسبة 05%²⁸.

وفي المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ 2002 م بجنوب إفريقيا الذي عرف مشاركة 104 دولة وأكثر من 65000 شخص منهم 10000 مسؤول حكومي و 6000 صحفي و 15000 عضو في منظمات بيئية غير حكومية جاء تعريف التنمية المستدامة بأنها: "الإلتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع، حيث يمثل السلام والأمن والإستقرار وإحترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و إحترام التنوع الثقافي"²⁹، و هذا ما أكدته توصية لجنة حقوق الإنسان للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادرة بتاريخ 2003/04/25 م على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان والبيئة، وبالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ب ريو دي جانيرو 2012 م فتُعَدُّ قضايا الإقتصاد الأخضر ودور المجتمع المدني والعدالة والبيئة ومحاربة الفقر أهم مواضيع المؤتمر، بينما يُعَدُّ تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 م أهداف التنمية المستدامة في سبعة عشر هدفاً ناقشت القضايا التالية: محاربة الفقر، النمو الإقتصادي، إستدامة طرق الإنتاج والإستهلاك، الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، مؤسسات المجتمع المدني، ترقية المدن والأقاليم، المياه، التغير المناخي، إستدامة الموارد البحرية والمحيطات، حماية النظم الإيكولوجية البرية والتنوع البيولوجي، السلام العالمي والإقليمي، التعاون الدولي في إقامة التنمية المستدامة³⁰.

II-2 تقدير التكلفة البيئية

كشف تقرير روما 1972 م عن العديدة من المغالطات الواقعة حول المدلول الحقيقي لمفهوم الربح الإقتصادي (التنمية الهشة Weak Sustainability)، وضرورة التوجه نحو الإستدامة الإقتصادية البيئية، وهي على حد تعبير روبرت سولو الإستدامة في إنتاج الرفاهية الإقتصادية على المدى الطويل، فالتنمية البيئية تهدف إلى التنسيق بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية بإفترض نموذج جديد للتنمية قائم على إدماج الآثار البيئية في الخيارات التكنولوجية للنموذج الإقتصادي الكلي³¹، فالإهتمام الذي أبداه الفكر الإقتصادي سابقاً حول علاقة العوامل البيئية بالإنتاج القومي لم يتجسد في شكل متغيرات كمية في دالة نموذج الإقتصاد الكلي بسبب الإعتقاد

السائد بعدم قابلية الموارد الطبيعية للنفاذ، وإستحالة إهتلاك الرأسمال الطبيعي نتيجة قدرة التقدم التقني على تغيير أساليب الإنتاج بما لا يترتب عليها أية خسائر بيئية (أي $\Delta KN = 0$)، فالتكلفة البيئية في التحليل الإقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ليست من قبيل التكاليف الإقتصادية التي تحددها سوق المنافسة التامة، ولتعويض الخسائر البيئية لابد من إنشاء الضريبة البيئية، هذه الأخيرة أسس لها مدخلين أساسيين:-

مدخل السعر: يعد هذا المقترح تطويراً لمفاهيم A. Marshall السابقة وقد إقترحه كل من Pigou في كتابه "Economie du bien-etre" أو "The Economics of Welfare" الذي نشره سنة 1920 م في بريطانيا، ويهدف هذا المدخل إلى فرض ضريبة سعرية على الأنشطة الإقتصادية المضرة بالبيئة *des effets externes négatifs* تحت مبدأ "pollueur-payeur".

مدخل الكمية: والمقترح من قبل H. Hotelling (1895 م – 1973 م) في الولايات المتحدة في مقاله "The Economics of Exhaustible Resources" سنة 1931 م والبريطانية R. Coase في مقالها "The Nature of the firm" سنة 1937 م ثم في "The problem of Social cost" سنة 1960 م التي أدخلت مفهوم تكلفة الصفقات "coût de transaction" وهو مفهوم قانوني يدور حول حقوق ملكية تحويل الموارد البيئية/الطبيعية "droits à polluter"، وقد تم إعتتماد هذه الطريقة في *Protocole Kyoto* سنة 1997 م باليابان للحد من إنبعاث الغازات الدفيئة³².

على خلفية مساوئ الضريبة البيئية لتعويض إهتلاك الموارد الطبيعية توجه العديد من الإقتصاديين R. Hartwick, C. Guesnerie, C. Henry, J. CH Hourcade, C. Philibert سنة 1977 م، نحو تبني *économie de l'environnement* كعلم له مداخله النظرية والتطبيقية، والفرضية الأساسية التي يقوم عليها **إقتصاد التنمية** هي أن نقطة التوازن الأمثلية لإستخدام الموارد الطبيعية تتحقق عند توازن الأنظمة *socioéconomiques* و *écosystèmes*، هذه الموازنة تشكل أساس توزيع الموارد الطبيعية بين مختلف الأجيال البشرية كنوع من العدالة الطبيعية والبشرية والاجتماعية³³.

وحسب Hanna et Kubursi, Victor سنة 1995 م فإن الرأسمال الطبيعي يضم 06 مصادر غير متجددة: الماء، الهواء، المعادن، المكان، الطاقة، مخازن/الجهود الطاقوي *pontential énergétique*، فالرأسمال الطبيعي هو جزء من مخزون رأس المال القومي KM حسب معادلة Warford و pearce لسنة 1993 م:

$$KM = KM + KH + KN + KN^*$$

حيث: KM: الرأسمال المادي KH: الرأسمال البشري KN: الرأسمال الطبيعي المتجدد KN*: الرأسمال الطبيعي غير المتجدد.

و بالتالي فعلاقة التي تربط البيئة بالإقتصاد تتجسد في الطرق الصحيحة لإستغلال موارد الطبيعة:

"Le développement durable n'est pas un état d'équilibre mais plutôt un processus de changement dans lequel l'exploitation des ressources, le choix des investissements, l'orientation du développement technique ainsi que le

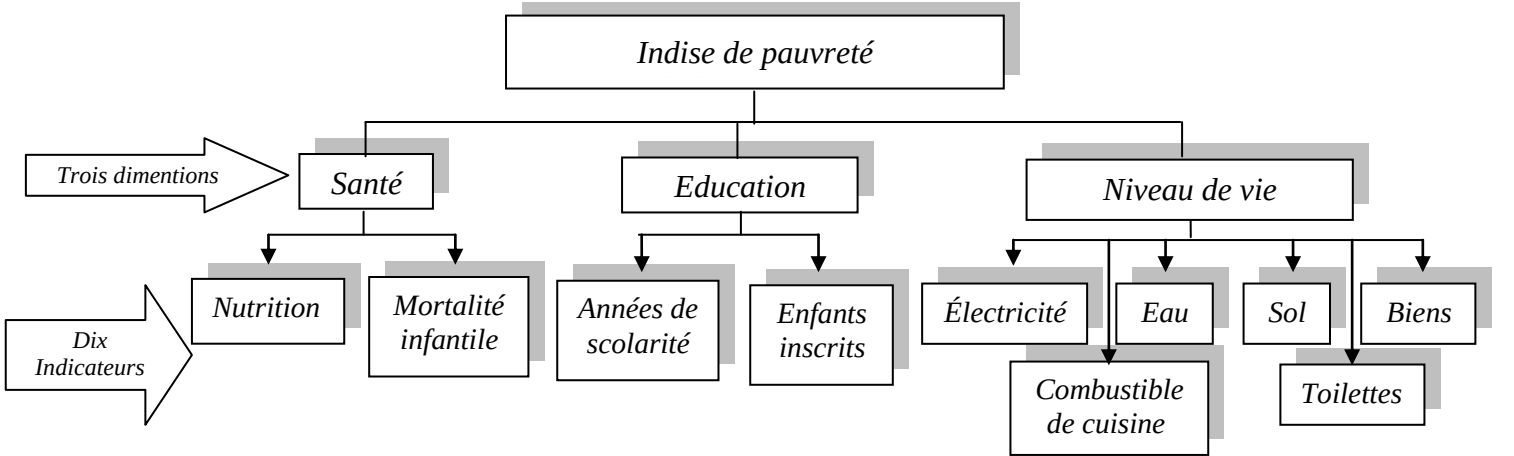
changement institutionnel sont déterminés en fonction des besoins tant actuels qu'à venir ³⁴.

و في نطاق آخر، وعلى المستوى الدولي، فقد إعتبر *Anil Agarwal* مدير مركز العلوم والبيئة *Centre Of Science and Environement* في الهند سنة 1991 م التنمية المستدامة أداة للتفاوض الدولي في إطار العلاقة *Nord-Sud " les principes des négociations internationales sur les risques " écologiques* ³⁵، هذه العلاقة التي وصفها في رسالته إلى *Institute World Resources Institute " Washitogn D.C.* بالعلاقة الإنتهازية أو *"colonialisme environnemental"* نتيجة إحتفاظ الدول المتقدمة بمستويات معيشتها المرتفعة على حساب العالم، و يصرح كل من *Lawrence Summers* في مقاله *"dumping envirennemental"* سنة 1992 م وكذا *joseph stiglitz* في مقاله *"plaidoyer pour une croissance propre"* سنة 2005 م أن الدول النامية تتحمل إفرازات النظام المعيشي للعالم المتقدم وأن هذا الحال سيستمر مستقبلاً.

III- مؤشرات التنمية المستدامة

يوضح تقرير التنمية البشرية *IDH* لسنة 2010 م مؤشرات التنمية في ثلاثة أبعاد: الأبعاد الاقتصادية، الإجتماعية، البيئية، والتي يتناولها الشكل التالي كما يلي:

الشكل (01): مؤشرات التنمية *IPM*



Source: Stiphanie Treillet, "L'économie du développement", 3^e, OP CIT, P 95.

III-1 المؤشرات الاقتصادية

تنقسم هذه المؤشرات إلى نوعين من المؤشرات ³⁶:

1 - المؤشرات الداخلية: من أهمها:-

(1)- الناتج الوطني الإجمالي *GNP*:

$$TCE = \text{Log}GNP_{t+k} - \text{Log}GNP_t$$

$$TCE_1 = \left[\frac{GNP_{t+1} - GNP_t}{GNP_t} \times 100 \right] > 0$$

كما يرتبط معدل النمو الإقتصادي بمتغيرين أساسيين: التضخم، معدل النمو السكاني.

$$TCE_3 = [TCE_1 - TCP] > 0 \quad TCE_2 = [TCR_1 - INF] > 0$$

حيث: TCE_1 : معدل النمو الإقتصادي؛ GNP : الناتج الوطني الإجمالي للفترتين t و $t+1$ ؛

TCE_2 : معدل النمو الإقتصادي بعد إدراج التضخم؛ INF : معدل التضخم؛

TCE_3 : معدل النمو الإقتصادي بعد إدراج الزيادة السكانية، TCP : معدل نمو السكان.

(2) - متوسط دخل الفرد:

$$MGNPI = GNP_n / TP_n$$

حيث: GNP_n : الدخل القومي الإجمالي للسنة N ؛ TP_n : مجموع السكان للسنة N .

(3) - نسبة الإستثمار الوطني والإدخار القومي:

$$IEN = EN_n / GNP_n \quad IIN = IN_n / GNP_n$$

حيث: IN : الإستثمار الوطني للسنة n ؛ EN : الإدخار الوطني للسنة n ؛ GNP_n : الناتج الوطني الإجمالي.

2- المؤشرات الخارجية: و تضم هذه المؤشرات ما يلي:-

(1) - مؤشر الواردات و الصادرات:

$$IX = IX_n / GNP_n \quad IN = IN_n / GNP_n$$

حيث: IN : مؤشر الواردات؛ IN_n : الواردات للسنة n ؛ GNP_n : الناتج الوطني القومي؛

IX : مؤشر الصادرات؛ IX_n : الصادرات للسنة n ؛

(2) - مؤشر الدين الخارجي:

$$CDE = (IN + AM) / TE \quad IDE = TD_n / GNP_n$$

حيث: IDE : مؤشر إجمالي الديون إلى الناتج الوطني؛ TD_n : إجمالي الديون للسنة N ؛

GNP_n : إجمالي الدخل القومي للسنة N ؛ CDE : مؤشر ضغط الدين الخارجي؛

IN : فائدة الدين الخارجي؛ AM : أقساط إستهلاك الدين؛ TE : إجمالي الصادرات.

(3) - نسبة المساعدات الإنمائية إلى الناتج الوطني أو إلى الإستثمار الوطني:

$$ISD = SD / IN_n \quad ISD = SD / GNP$$

حيث: ISD : مؤشر المساعدات الإنمائية؛ SD : المساعدات الإنمائية؛ GNP_n : الناتج الوطني؛ IN_n : الإستثمار الوطني للسنة n .

III-2 المؤشرات الاجتماعية

نظراً للإنتقادات الموجهة للمقاييس الاقتصادية اقترحت مجموعة من المقاييس الاجتماعية من قبل الإقتصاديين: *pierre salama, Ahluwalia & Chenery*... إلخ بالنظر للمعطيات الاقتصادية الخاصة بدول أمريكا اللاتينية للفترة [1960 م - 1970 م] والتي أظهرت إرتفاع الطبقة الفقيرة إلى 80 % رغم إرتفاع الدخل القومي، وتضم هذه المؤشرات ما يلي³⁷:

(1)- معامل جيني $Gini Coefficient$: تتراوح قيمته بين 0 و 1، فكلما إقترب من 0 كلما كان هناك مستوى أمثل للرفاهية وتوزيع عادل للدخل والعكس صحيح، وتوزيع الدخل يوصف بالعدالة الاجتماعية إذا قل معامل جيني عن 15 %، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$G = \left[1 - \sum_{i=1}^n (y_i - y_{i-1}) p_i \right] / 10000$$

حيث: Y_i : المجموع الصاعد للنسبة المئوية عند الفئة الدخل i ؛ Y_{i-1} : المجموع الصاعد للفئة السابقة لفئة الدخل i ؛ P_i : النسبة المئوية لفئات المجتمع؛ 10.000: الحد المعياري للدخل.

(2)- معامل ثايل: $Theil's Coefficient$: قدم ثايل سنة 1967 م صيغة إحصائية لقياس عدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، فإذا كانت القيمة الإحصائية لفئة الدخل 1 قريبة من المتوسط الحسابي لفئات الدخل يكون هناك توزيع أمثل للدخل والعكس صحيح، ويأخذ معامل ثايل الشكل التالي:

$$T_w = \sum_{i=1}^n Y_i (\log y_i) \times \frac{1}{n}$$

حيث: T_w معامل ثايل؛ n مجموع فئات المجتمع؛ Y_i متوسط دخل الفرد.

(3)- معامل أناند - سن $Coefficient of Anand and Sen$: يعد هذا المؤشر نتاج بحث طويل مشترك من قبل *أمارتيا سن* و *سودهير أناند* الذي توصلا إليه سنة 1999 م لقياس حجم التفاوت في توزيع الدخل، والذي يعطى بالصيغة التالية:³⁸

$$A - S = \frac{\log Y_i - \log Y_{\min}}{\log Y_{\max} - \log Y_{\min}}$$

$$A - S = \frac{Y_i - Y_{\min}}{Y_{\max} - Y_{\min}}$$

حيث: $A-S$: معامل أناند-سن و تكون قيمته أقل أو يساوي الواحد ($A-S \leq 1$) ؛

Y_i : متوسط دخل الفرد؛ Y_{min} : دخل الكفاف (الحد الأدنى للدخل) ؛

Y_{max} : الحد الأعلى للدخل، يحدد من قبل الخبراء بالنظر إلى الإحتياجات القصوى التي يمكنه تغطيتها في ظل الأسعار الحالية و المتوقعة مستقبلاً.

إذا كان:-

(1)- معامل $A-S > 0.5$ فهناك مستوى متدني من الرفاهية الإقتصادية؛

(2)- معامل $0.8 > A-S > 0.5$ فهناك مستوى متوسط من الرفاهية الإقتصادية؛

(3)- معامل $0.8 < A-S$ فهناك مستوى مرتفع من الرفاهية الإقتصادية.

III-3 المؤشرات البيئية

وتشمل هذه المؤشرات العديد من المجالات التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (01): المجالات البيئية ومؤشرات قياسها

البيان	المجالات البيئية	المؤشرات البيئية
الهواء	درجة تلوث الهواء	نسبة ثاني أكسيد الكربون، نسبة غاز الميثان، المواد الكلور فلور كربونية، ...
	الأمراض المتنقلة	عدد الأفراد المرضى، عدد الأمراض الجديدة، تلوث المناطق الحضرية،
الموارد الطبيعية	الأراضي الزراعية	عدد كلم ² المفقودة سنوياً، % انخفاض الإنتاجية، % استخدام الأسمدة، ...
	الغابات	عدد الحرائق، المساحة المفقودة سنوياً، معدل إستهلاك الأخشاب، ...
المياه	البحار والمحيطات	معدل ذوبان القطب الشمالي والجنوبي، معدل إستنزاف الثروة البحرية، تلوث المياه، نسبة ملوحة البحار، تلوث المناطق الساحلية،
	المياه الجوفية	ملم ² من الأمطار، خسائر المياه الجوفية نتيجة الأمطار الحمضية، المخزون،
التنوع البيولوجي	الأنواع والمناطق	الحيوانات المهددة بالإنقراض، مساحة المحميات الحيوانية، ...

المصدر: سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الخاتمة

لقد أصبحت التنمية المستدامة اليوم تصيغ الجزء الأكبر من السياسات البيئية المعاصرة وتلعب دوراً لا يستهان به في تبني مختلف الحكومات للمخططات والبرامج التنموية التي تتضمن العديد من القضايا المحلية والدولية كالتغير المناخي والتدهور البيئي والتنوع البيولوجي، التصحر والجفاف، المشكلة السكانية والفقر، التصنيع والطاقة، الغابات والموارد الطبيعية، الثروة الحيوانية والبحرية، فالمشكلة الأساسية في التنمية المستدامة هو التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية لاستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية وقدرتها التجديدة للإيفاء بتلك النشاطات، لذلك يلعب الفكر الإقتصادي دوراً هاماً في تحديد المعروض من الموارد الطبيعية وتحقيق الإستغلال الأمثل لما هو متاح من تلك الموارد مع عدم الإضرار بالأنساق الحيوية بما لا يؤثر على قدرة الأجيال القادمة في تغطية إحتياجاتها، لذلك تسعى مختلف المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية والإتحادات البيئية،... إلخ لوضع قانون دولي يحدد مختلف مسؤوليات الدول إتجاه المجتمع الدولي، ومع نهاية الألفية الثانية تبقى حصيلة الإنجاز البيئي الدولي محل تحفظ وتساؤل كبير نظراً لما يمر به العالم من تغيرات جيوسياسية وإقتصادية وعسكرية وطبيعية تُنقِص من قيمة الجهد التنموي الذي تبذله الدول في مختلف المجالات البيئية.

النتائج والتوصيات:

1- يقوم مفهوم التنمية المستدامة على العديد من الأبعاد، فهو من جهة يناقش علاقة النظام الإيكولوجي أو الطبيعي بالنظام الإقتصادي والنظام الاجتماعي، ومن جهة أخرى علاقة الأجيال ببعضها البعض أي الإطار الزمني للتنمية المستدامة، ومن جانب آخر التوازن الإقليمي في إطار علاقة التعاون بين الدول لتحقيق التنمية الدولية.

2- إن أهمية الإطار القانوني للبيئة تتجلى في حماية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي ثم توزيع مختلف المسؤوليات البيئية بين أعضاء هذا المجتمع، وبإلتزام الدول بالقواعد القانونية عند إتخاذ القرارات ذات المصلحة الفردية لتحقيق المصلحة العامة، وهو ما صرح به مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقوله: "لدى كل منا واجب إعادة الإعتبار وإحترام القانون الدولي الذي يعتبر أساس المجتمع العادل والمستدام، فلا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة إلا إذا ربطنا بين القانون، الاقتصاد، وعلاقتنا مع الأرض من جهة، وبين قيمنا وتطبيقاتها على الصعيد الدولي والمحلي من جهة أخرى، فالقانون يجب أن يُلزم ويلتزم به المجتمع الدولي ككل".

3- إن التفاوض الدولي حول القانون الدولي للبيئة يجب أن يتم في إطار علاقة الشمال-الجنوب، فأغلب التلوث البيئي صادر عن الدول الصناعية التي تسيطر على مراكز الطاقة وأسعار الموارد الأولية والأسواق الدولية والموارد المالية العالمية، لذلك فإن مسؤوليتها تكون أكبر إتجاه المجتمع الدولي والعالم النامي.

4- إن الإلتزام بالقانون الدولي للبيئة يتطلب:-

- 1-4 تحديد وضبط التعريفات والمصطلحات التي تتضمنها مفاهيم القانون الدولي.
- 2-4 تحديد الأطر الإجرائية التنفيذية لتطبيق قواعد القانون الدولي للبيئة وكيفية التعاون الدولي في المجال البيئي.
- 3-4 إدماج نصوص القانون الدولي ضمن القانون البيئي الوطني ومبادئ الدستور.
- 4-4 تشديد العقوبات المالية والشخصية للجرائم البيئية لا سيما في مجال النفايات الخطرة.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- 1- رمزي زكي، "فكر الأزمة"، مطبوعات مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط 01، 1987 م، ص 119.
- 2- نحلة محمود، "مفهوم التنمية: بين النضج و البحث عن بديل"، مجلة آفاق التنمية، العدد 08، 2013 م، ص 13.
- 3- عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود، "آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية"، مكتبة المجتمع العربي، ط 01، عمان، الأردن، 2015 م، ص 15.
- 4- توفيق سعيد بيضون، "الاقتصاد السياسي الحديث"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ط 03، بيروت، لبنان، 1994 م، ص 45.
- 5- ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 01، بن عكنون، الجزائر، 2013 م، ص 18.
- 6- حسين عمر، "التطور الاقتصادي"، دار الفكر العربي، ط 01، القاهرة، مصر، 1988 م، ص 37.
- 7- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 93.
- 8- توفيق سعيد بيضون، مرجع سبق ذكره، ص 49.
- 9- محمد إبراهيم إشتية، "الاقتصاد لغير الاقتصاديين"، الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010 م، ص 208.
- 10- غادة صالح حسن، "مبادئ الاقتصاد"، دار الوفاء، ط 01، الإسكندرية، مصر، 2008 م، ص 177.
- 11- زينب حسين عوض الله و سوزي عدلي ناشد، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007 م، ص 348.
- 12- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- 13- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، "الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي"، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2001 م، ص 98.
- 14- عبد الرحمن يسري، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997 م، ص 310/307.
- 15- Stiphane Treillet, "L'économie du développement", Armand Colin, 3é, Paris, France, 2011, P 05.
- 16- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 96.
- 17- عبد الكريم جابر شنجار، "نحو مساهمة فاعلة للدول النامية لبناء نظام اقتصادي دولي جديد"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 27، 2011 م، ص 75.
- 18- محمد قاسم القريوتي، "واقع نظريات التنمية الغربية و إمكانية تطبيقها في الدول النامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 01، 1988 م، ص 92.
- 19 - سايح بوزيد، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012 م، ص 53.
- 20- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- 21- عدنان مناتي صالح، "التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات و المتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014 م، ص 113.

- 22- علي عبد القادر علي، "الديمقراطية و التنمية في الدول العربية"، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد 27، 2008 م، ص 07.
- 23- سالي عبد المعز، "التنمية و الحرية: الإسهام الفكري ل أمارتيا سن"، مجلة آفاق التنمية، العدد 01، 2009 م، ص 07.
- 24- علي عبد القادر علي، "أهداف التنمية الدولية و صياغة السياسات الإقتصادية و الإجتماعية في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 م، ص 06.
- 25- عدنان مناتي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- 26- شكراني الحسين، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 63 و 64، 2013 م، ص 152/151.
- 27- عدنان مناتي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- 28- سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- 29- عدنان مناتي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- 30- "تقرير التنمية البشرية 2015 م"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015 م، ص 15.
- 31- محمد عدنان وديع، "مفهوم التنمية"، مجلة جسر التنمية، العدد 01، 2002 م، ص 07.
- 32 - Améziiane Ferguene, "**Croissance Economique et Développement**", campus ouvert, France, 2011, p 88/99.
- 33 - Améziiane Ferguene, OP CIT, p 96.
- 34 - Stiphanie Treillet, "**L'économie du développement**", OP CIT, 3é, P 201.
- 35 - Stiphanie Treillet, "**L'économie du développement**", Armand Colin, 2é, Paris, France, 2005, P 183.
- 36- محمد عدنان وديع، "قياس التنمية و مؤشراتها"، جسر التنمية، العدد 02، 2002 م، ص 02.
- 37- علام عثمان، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013/2014 م، ص 113.
- 38- بشير هادي عودة، "الرفاهية و التنمية، وجهة نظر كوزنتس"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة، العدد 14، 2004 م، ص 81.